جامعة عين شمس
كلية التجارة
قسم المحاسبة والمراجعة

تقييم فاعلية وسائل الرقابة الضريبية
لتحقيق أهدافها

بحث مقدم من

أحمد عبدالفتاح السمادونى

للحصول على درجة الماجستير فى المحاسبة

تحت اشراف

الاستاذ الدكتور / حسن محمد كمال
الاستاذ بقسم المحاسبة والمراجعة بالكلية

القاهرة
١٩٨٥

بسم الله الرحمن الرحيم

" سبحانك لا علم لنا الا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم "

" صدق الله العظيم"

الاهـــــداء ...

الـى زوجـــــتى .. وأولادى ..

لجنة المناقشة والحكم

الاستاذ الدكتور / حسن محمد كمال
الاستاذ بقسم المحاسبة والمراجعة بالكلية — مشرفا ورئيسا

الاستاذ الدكتور / حسن أحمد غلاب
الاستاذ بقسم المحاسبة والمراجعة بالكلية — عضوا

السيد الاستاذ / محمد مرسى فهمى
وكيل أول الجهاز المركزى للمحاسبات سابقا
والمحاضر بالدراسات العليا بكلية التجارة
جامعة عين شمس — عضوا

شكر وتقدير

بعد الحمد والشكر لله العلى القدير الذى وهبنى نعمة الصبر والمثابرة على اتمام هذا البحث ، أتقدم بخالص الشكر وأسمى آيات التقدير الى استاذى الجليل الدكتور حسن محمد كمال الاستاذ بقسم المحاسبة بالكلية لتفضله بالاشراف على هذا البحث ، ولما قدمه سيادته من جهد ووقت حتى استكمل البحث مقوماته ، ولما أبداه من توجيهات قيمة أفادت البحث واستفاد منها الباحث .

ولا أنسى فى هذا المجال شكرى وامتنانى للاستاذ الدكتور حسن أحمد غلاب الاستاذ بقسم المحاسبة والمراجعة بالكلية لتفضله بالموافقة على الاشتراك فى لجنة الحكم على هذا البحث على الرغم من مشاغله الكثيرة ، وقد رجعت الى مؤلفاته العلمية فى شئون الضرائب واستعنت بها فى كثير من موضوعات الرسالة .

كما أتوجه بوافر الشكر والعرفان بالجميل الى الاستاذ الفاضل محمد مرسى فهمى وكيل أول الجهاز المركزى للمحاسبات سابقا والمحاضر بالدراسات العليا بالكلية لما منحنى من وقت وما بذله من جهد واعطانى من نصائح وارشادات كان لها أبلغ الاثر فى ابراز هذا البحث بالصورة التى انتهى عليها ولتفضله بالاشتراك فى المناقشة والحكم على هذا البحث .

وفى الختام ، أتوجه بالشكر الى كل من تفضل بمساعدتى وتسهيل مهمتى خلال اعداد هذا البحث وأخص بالذكر السادة المسئولين فى مصلحة الضرائب والعاملين بمكتبة الكلية .

الباحث

مقدمة

أولا : طبيعة المشكلة :

جبل الانسان بطبعه على حبه للمال وايثاره نفسه بما يجمعه منه وعدم شعوره بالرضا عما ينص القانون على استقطاعه لحساب الضريبة من دخله أو رأسماله ، الا اذا بلغ درجة من الوعى تجعله يقبل هذا الاستقطاع عن طيب خاطر لاقناعه بأن الدولة تستخدم حصيلة الضرائب فى حمايته ورعاية مصالحه وضمان ما يحققه من دخل فى أية صورة من الصور .

وعلى ذلك فكلما أحكمت وسائل الرقابة على الممولين وخاصة فى المجتمعات التى لايزال الوعى الضريبى فيها ضعيفا ومنها جمهورية مصر العربية ، توفرت أسباب الضمان لحقوق الخزانة العامة ، وأما اذا وهنت تلك الوسائل أو لم يتم تطبيقها على وجه سليم ، تعرضت بعض هذه الحقوق لخطر الضياع .

ثانيا : أهمية البحث :

مراعاة لأهمية وسائل الرقابة الضريبية فى المحافظة على حقوق الخزانة العامة على النحو السالف الذكر ، تعمل الدولة على تطويرها من آن لآخر لسد ما يسفر عنه تطبيق النصوص التشريعية والاجراءات التنفيذيه من نقص أو قصور ، وتوفير البيانات اللازمة لتمكين

مصلحة الضرائب من التعرف على الحجم الحقيقى للنشاط الخاضع للضريبة لجميع الممولين فى أقصر وقت مستطاع .

ثالثا : هدف البحث :

يستهدف البحث دراسة وسائل الرقابة الضريبية فى جمهورية مصر العربية لبيان ما قد يشوبها من أوجه القصور ومعالجتها من خلال ما يقدمه الباحث من مقترحات تساعد على تطوير الرقابة على الممولين بما يكفل حصول الخزانة العامة على حقوقها كاملة ودون تأخير فى ذلك .

رابعا : منهج البحث :

لما كان الهدف من البحث هو معالجة ما قد يشوب الوسائل المتبعة حاليا فى الرقابة على الممولين ، فقد اتبع الباحث المنهج الوصفى فى دراسته وذلك بتحليل الوسائل المشار اليها والوقوف على مواطن الضعف فيها وأسبابها ، ثم اقتراح التعديلات الواجب ادخالها على قانون الضرائب ولائحته التنفيذية لكى تؤدى تلك الوسائل دورها كاملا .

وقد رجع الباحث فى ذلك الى نصوص القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وكل ما أصدرته مصلحة الضرائب من منشورات

وتعليمات تفسيريـة وأحكام المحاكم وخاصـة أحكام النقض وأراء شـراح قانون الضرائب فى مصر وفى بعض الدول الاجنبيـة وذلك كله بالنسبه الى الضريبه على الارباح التجارية والصناعية باعتبارها اكثر الضرائب حاجـة لرقابة محكمة على مموليها لتلافى التهرب من أدائها ٠

خامسا : خطـة البحـث :

تشـتمل الرسـالة على ثلاثـة أبـواب يبحـث أولها فى وسائـل الرقابة الضريبية فى التشريع المصرى ويتضمن ثلاثـة فصـول خصص الفصـل الأول منها لوسائل الرقابة لحصر المجتمع الضريبى ٠ وبدأ بشرح مراحـل هذا الحصر وفقا للتشريع المصرى من سنة ١٩٣٩ حتى الآن وانتهى ببيـان الوسائل الحديثـة التى يجـب اتباعها فى هذا المجال ٠

أما الفصل الثانى فيتناول تحديد الالتزام الضريبى للممـول ودور كل من الاقـرار الضريبى والحسابات المنتظمـة وحق الاطلاع ٠ أما الفصل الثالث فيبين وسائل الرقابـة فى ربط الضريبـة وتحصيلها ٠ ويشـرح أحكام القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بالنسبة الى ربط الضريبـة علـى الشركات الصورية والشركات العائليـة والحالات التى يحق فيها لمصلحـة الضرائب اجراء ربط اضافى والدور الذى يلعبه اقرار الثروة فى ربـط الضريبـة على الارباح التجاريـة والصناعية ٠ وفى نهاية هذا الفصـل شرح الباحث نظام الخصم والاضافة تحت حساب الضريبة ٠ وبطاقـة الحساب الجارى والحجز التحفظى كوسائل رقابية للتحصيل ٠

وأما الباب الثانى من الرسالة وهو " استخدام المحاسبة كدعامة أساسية للرقابة الضريبية " فيشتمل على ثلاثة فصول ، يبحث الفصل الاول منها فى الممولين الذين يمسكون حسابات منتظمه ، ونظام المراقبة الداخلية وتحليل بنود القوائم المالية الخاصه بسنوات الفحص واجراء مقارنات تتناول المشتريات والمبيعات ونسبة اجمالى الربح وذلك باستخدام التحليل المالى . واختص الفصل الثانى من هذا الباب بدراسة أحوال الممولين الذين يتم تحديد أرباحهم بطريق التقدير ، وتناول تطبيق نسبة مجمل الربح الشائعة على ايرادات المنشأة وتحديد الربح الاجمالى بنسبة مئوية من تكلفة المبيعات ، وفرض ضريبة ذات أساس ثابت على بعض الممولين . وأما الفصل الثالث فيتناول الدفاتر الالزامية التى فرضها القانون على الممولين وتقرير المحاسب المهنى عنها ومسئوليته .

وفيما يختص بالباب الثالث ، فيتناول التعديلات التى يجب ادخالها على التشريع الضريبى المصرى القائم ولائحته التنفيذية لاحكام الرقابة على الاقرارات الضريبية مما يكفل المحافظة على حقوق الخزانة العامة ، واستخدام الآلات الحاسبة فى جميع مجالات العمل بمصلحة الضرائب . ويشتمل هذا الباب على فصلين يبحث الفصل الاول منها فى التعديلات التشريعية والادارية ، أما الفصل الثانى فيتناول استخدام الحاسب الالكترونى ونظم المعلومات فى الرقابة على الاقرارات .

فهرس البحث

	رقم الصفحة
أولا : طبيعة المشكلة	أ
ثانيا : أهمية البحث	أ
ثالثا : هدف البحث	ب
رابعا : منهج البحث	ب
خامسا : خطة البحث	جـ

الباب الاول

وسائل الرقابة الضريبية فى التشريع المصرى

الفصل الاول : حصر المجتمع الضريبى	٢
الفصل الثانى : تحديد الالتزام الضريبى للممول	١١
المبحث الاول : الاقرار	١١
المبحث الثانى : الحسابات المنتظمة	١٨
المبحث الثالث : حق الاطلاع	٢٣
الفصل الثالث : ربط الضريبة وتحصيلها	٣٢
المبحث الاول : ربط الضريبة	٣٢
المبحث الثانى : تحصيل الضريبة	٣٨

رقم الصفحة

الباب الثانى
استخدام المحاسبة كدعامة أساسية للرقابة الضريبية

الفصل الاول : الممولون الذين يمسكون حسابات منتظمة ٤٥

المبحث الاول : تصميم النظام المحاسبى وتقييم نظام المراقبة الداخلية ٤٨

المبحث الثانى : استخدام التحليل المالى والموازنة التخطيطية فى الفحص الضريبى ٥٦

الفصل الثانى : الممولون الذين يتم تحديد أرباحهم بطريق التقدير ٦٧

الفصل الثالث : الدفاتر الالزامية وتقرير المحاسب المهنى عنها ومسئوليته ٧٨

المبحث الاول : الدفاتر الالزامية ٧٩

المبحث الثانى : تقرير المحاسب المهنى ومسئوليته ٩٤

الباب الثالث
تطوير وسائل الرقابة الضريبية

الفصل الاول : تعديلات تشريعية وادارية ١٠١

المبحث الاول : التعديلات التشريعية ١٠١

المبحث الثانى : التعديلات الادارية ١١٠

رقم الصفحة

الفصل الثانى : استخدام الحاسب الالكترونى ونظم المعلومات
فى الرقابة على الاقـــرارات ١٢٢

مراجـع البحـث ١٣٤

أولا : المراجـع العربيـــة ١٣٥

ثانيا : المراجع الاجنبيـــة ١٤٥

الباب الأول

وسائل الرقابة الضريبية فى التشريع المصرى

الفصل الأول : حصر المجتمع الضريبى .

الفصل الثانى : تحديد الالتزام الضريبى لكل ممول .

الفصل الثالث : ربط الضريبة وتحصيلها .

الفصل الأول

حصر المجتمع الضريبي

أولا : مفهوم الحصر ومراحله :

يقصد بحصر المجتمع الضريبي التعرف على أسماء الممولين ومهنهم والاماكن التي يباشرون فيها أنشطة خاضعة للضريبة ، وهو يعد حجر الزاوية الذي يقوم عليه صرح النظام الضريبي ، فكلما روعيت الدقة في البيانات السالفة الذكر ضاق الخناق على الممولين الذين يحاولون اخفاء نشاطهم عن مصلحة الضرائب ، ولكن اذا شاب تلك البيانات نقص أو قصور تعرضت حقوق الخزانه العامة لخطر الضياع .

وقد مرت عملية الحصر الضريبي في مصر بالمراحل الثلاث الآتية [1] :

---

(١) الاستاذ حسن محمد المزباوي ، الاعداد والفحص الضريبي ، مطبعة المليجي ، سنة ١٩٧٧ ، ص ٢٠ .